المجتمع المدني

أ.محمد الجوهري

هو من المفاهيم المركبة التي تشكل قضايا محورية استحقت من هؤلاء الذين ينظرون في الفكر الإسلامي قدرًا من التأصيل والتفعيل والتشغيل في إطار بيان يجمع بين منهج النظر ومنهج التعامل، ومنهج التناول. ويعتبر مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الرحّالة ومفاهيم الصرعة الوقتية، وهو مفهوم له سيرة وتاريخ، ومعروف بمصدره الغربي، فهو نشأ في سياق الفكر والخبرة الغربيين[1].

وتبرز الحاجة إلى إعادة بناء مفهوم "المجتمع المدني" نتيجة لعدد من الاعتبارات؛ أهمها: غموض الشق الثاني من المفهوم: "المدني"، فمفهوم "المجتمع" من المفاهيم الراسخة الواضحة إلى حد كبير، ولكن "المدني" باعتباره صفة له تراث مختلط، وبالتالي فإن المفهوم غامض متنوع العناصر والاجتهادات، هذا الغموض –في أحد أسبابه– يرجع إلى أن المفهوم منقولٌ ومرجعيته غربية؛ وبالتالي فإن تناول المفهوم يدفع صوب تأمل مرجعيته الأولى. وبذا يبدو أنمفهوم المجتمع المدني مفهوم "مأزق"، منقول إلى الواقع العربي والإسلامي. وهو –في خبرته– مفهوم أيديولوجي يرتبط باتجاهات مختلفة كما تتبناه مدارس فكرية مختلفة، وهو مضطرب المعاني صعب التكييف، كما أنه ليس محل اتفاق، وهو مفهوم منظومة يستدعي قدرًا كبيرًا من المفاهيم الغربية الأخرى، وهو مفهوم حضاري يرتبط بالمشروع الحضاري النهضوي التحديثي، وهو أيضًا مفهوم نسبي، وهو –وفق فهم البعض– مفهوم نظري إجرائي.

كل هذه الأوصاف المختلفة توحي لنا بأكثر من معنى، وبأكثر من حدّ منهجي تجب مراعاته، يأتي على رأسها مواجهة التلقي الساذج للمفهوم في إطار عملية غير منهجية تنعكس آثارها في الفكر والحركة، أيضًا مواجهة الرفض الحاد الساذج الذي لا يعني سوى التهرب من اشتباك فكري لا يجب تجنبه[2].

إن مفهوم "المجتمع المدني" هو نتاج للسياق الحضاري الغربي وما طرأ عليها من تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية خلال القرنين 17 و18. وقد اكتسب المفهوم معاني مختلفة واكتسى بمضامين سياسية وأيديولوجية، ولكن دون أن يعني ذلك إغفال الإسهامات المبكرة لرموز الحضارة الغربية، والتي يمكن تناولها على النحو التالي.

كان أفلاطون يرى في "المجتمع المدني" نظامًا يحتوي على كل من الحيز المستقل من الجماعات الطوعية والالتزام العام بمعايير مشتركة مثل احترام الحرية وحقوق الأفراد ممن يعيشون في مجتمع قائم على فضائل مدنية تتضمن هذه الحقوق. ولذلك فإن جمهورية أفلاطون كانت ترى في مثل هذه الترتيبات أشياء غير مقبولة؛ حيث إن هذا الحيز المستقل الذي يعمل مصدًّا ضد سلطة الدولة سيجعل من الصعوبة بمكان للدولة أن يكون لها دور مركزي في تنسيق الأنشطة الخاصة بالطبقات المختلفة بحيث يمكن تحقيق الصالح العام للجميع؛ ولذلك فإن أفلاطون يرى في المجتمع المدني شيئًا سلبيًا في الدولة، حيث إن وجود حيز منفصل أو مستقل متمثلًا في المجتمع المدني قد يعيق قدرة الحاكم الفيلسوف على تربية المواطنين بصورة سليمة؛ ومن ثم إدارة شئونهم بصورة ملائمة[3].

أما أرسطو فقد كانت له نظرة انتقائية حيث استبعد كثيرين من المشاركة الكاملة في الحياة العامة خصوصًا النساء والعبيد، بالإضافة إلى تأكيده على أن الحرفيين وأصحاب الحوانيت المنخرطين في أنشطةٍ تعد وضيعة وغير ملائمة

([1]) سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، "المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة: مراجعة منهجية"، ورقة قدمت إلى: ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، 20-23 يناير 1992، ص: 283.

([2]) المرجع السابق، ص: 286.

([3]) ستيفن ديلو، ربيع وهبه (ترجمة)، علا أبو زيد (مراجعة)، التفكير السياسي و النظرية السياسية والمجتمع المدني؛ المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، العدد467، 2002، ص:120.

للصلاح لا يمكن لهم أن يصيروا "مواطنين" يشاركون بشكل كامل في الحكومة، فمهام العمل من هذا النوع يجب أن تؤديها طبقة منفصلة من الناس، بحيث يكون لدى الآخرين –الموكل إليهم أن يلعبوا دور المواطنين– ما يكفي من تفرغ حقيقي للمشاركة في الحكومة[4]. لذلك أيد أرسطو إقصاء العبيد والنساء ونوعيات مختلفة من العمال عن دور المواطنة ومن ثم المشاركة الكاملة في المجتمع، ومن ثم لم يكن من الوارد أن يدعم أرسطو وجود حيز مستقل من جماعات توجد في وقت واحد مع الدولة.

أما المقاربات المسيحية فقد رأت في ذلك الحيز المستقل عن الدولة تهديدًا لسلطة الكنيسة ووضعها موضع المساءلة؛ لذلك رفضت الأطروحات التي صاغها الكثير من المفكرين المحسوبين على التيار السياسي المسيحي وجود مثل هذه المساحة[5].

واختلف الأمر تمامًا عند مكيافيللي الذي هاجم سيطرة الكنيسة على مقاليد الأمور داخل الدولة، وبفضل هذه الرؤية كان لمكيافيللي أن يتقبل وجود حيز مستقل في المجتمع، طالما أن هذا الحيز لا يعمل على تقويض احترام القانون أو احترام السلطة السياسية المستخدمة في إعلاء الصالح العام.

أما بالنسبة لهيجل فإن خبرة العبد تصبح أساسًا ينطلق منه نحو الحرية وخلق مجتمع مدني قائم على الالتزام بالحقوق الكاملة للجميع، في البداية يجد العبد نفسه في عمل من أجل السيد، يحقق للأخير الإشباع الذي يبغيه، حيث تتمثل دافعية العبد للعمل هنا في الخوف من السيد. ومع تطور وتقدم التاريخ يطور العبد من قدرته على أداء العمل بدوافع تسبغ على العمل قيمة من قبيل الإحساس بالمسئولية، ومع نشوء هذه الدوافع يدرك العبد أنه ليس مجرد أداة للسيد بل هو إنسان حقيقي، فيتقدم ويتطور أكثر وأكثر عندما يدرك أنه قادر على العمل الخلاق الذي يؤدي به إلى اختراع التكنولوجيا التي تتيح له تغيير العالم الخارجي، هذه الخبرة تمكنه من تصور مجتمع يتغلب فيه على خوفه من سيده ويدعو فيه إلى حريته. ولكن نظرًا لأن العبد مازال مقيدًا بسيده فهو لم يعد حرًا بعد، ثم يطور العبد فلسفة تنم عن الحرية، وكانت المسيحية بالنسبة له تمثل الخلاص. في هذا الصدد فالمسيحية في نظر هيجل طريق للتفكير يؤدي دائمًا إلى بناء "مجتمع مدني" يقوم على فكرة توفير الحرية للجميع.

ومع تقدم البشرية في التاريخ يبزغ "المجتمع المدني" الذي يتيح للناس إدراك الرؤية الأخلاقية المسيحية في هذه الحياة، وبالتالي يصبح المجتمع المدني –عند هيجل– هو ذلك الحيز المستقل الذي يستوعب المصالح الموجودة بعيدًا عن الدولة، وهو متصور بوصفه ساحة تتلاقى فيها المصلحة الفردية لكل شخص بمصلحة الآخر، ويمثل "المجتمع المدني" حيزًا من الحياة يعد معاديًا للدولة والتزامها بإعلاء نظرة أرقى للصالح العام؛ حيث تشير خبرة المجتمع المدني في هذه الرؤية إلى وضع يسعى فيه الأفراد لتتبع مصالحهم الذاتية، وغالبًا بدون اعتبارات للالتزامات والواجبات التي تشكل أهمية أساسية في حماية الحقوق الواجب منحها للجميع وعلى الدولة بدورها أن تعمل على التغلب على تلك الملامح التدميرية، التي تكتنف نزعات المصلحة الذاتية وذلك بغرض تحقيق مناخ للفضيلة المدنية وما يصاحبها من تدعيم للصالح العام متضمنًا احترام حقوق الآخرين.

وعلى ذلك فإن هيجل يرى "المجتمع المدني" يتألف من مصالح متصارعة لن تحترم من جانبها حاجات المجتمع الأكبر، ولتحقيق آمال الصالح العام تدخل الدولة "المجتمع المدني" لتحدد المعايير التي يجب على المصالح الاجتماعية المختلفة أن تحترمها وأن تكيف نفسها وفقًا لها، وقد حققت الدولة هذا الهدف من خلال المحافظة على ما أسماه هيجل

([4]) المرجع السابق، ص: 158:159.

([5]) المرجع السابق، ص: 692.

بالنقابات[6]. وبالتالي فإن هيجل قد أدخل الدولة في المجتمع المدني وجعلها أساسًا لمجتمع يقوم على التزام بتدعيم الصالح العام، وأن الدين –ممثلًا في المسيحية– سوف يؤدي إلى خلق مجتمع مدني يقوم على الحرية. ولكن المشكلة التي تعتري هذه المقاربة أن الدولة يمكنها أن تغزو الحيز المستقل للمجتمع المدني وقتما تشاء؛ ومن ثم فإن ذلك يعد إخلالًا باستقلالية المجتمع المدني.

أما كارل ماركس –والذي تختلف رؤيته في جانب كبير منها عن الرؤى السابقة– فلم يعتقد أن المجتمع المدني الذي يستند على التتبع الحر للمصلحة الذاتية يمكن أن ينتج مجتمعًا وشعورًا بالرفاهية المشتركة حتى لو كان خاضعًا لمفهوم الصالح العام الذي تنظمه الدولة. ما يمكن لهذا الوضع أن ينتجه يتمثل في أفراد لكل منهم مصالحه الخاصة التي يتبعها دون أن يكون لدى أي منهم ولو القليل من الهم العام. قد يرد مؤيدو المجتمع المدني على ماركس بالإشارة إلى أن الالتزام بالحقوق السياسية يحقق إمكانية خلق كثير من الجماعات والجمعيات التي يمكن لكل منها أن تدخل في المجال العام بغية إحداث التغيرات والتعديلات في السياسة العامة للمجتمع.

والواقع أن مؤيدي المجتمع المدني دافعوا بأن حماية الحقوق في وضع أو إطار الفضيلة المدنية إنما يمثل البنية الأكبر للمجتمع المدني الذي يضمن وجود حيز مستقل يمكن فيه للفئات أو الاتحادات العمالية أن تطور من نفسها بوصفها قوى مستقلة تتحدى الحكومة وكبار المحرّكين الرأسماليين، وهذا النوع من النشاط هو الذي أدى إلى إصلاحات رئيسية في النظام الرأسمالي الأمريكي. ولكن لم يكن لماركس أن يرفض هذه الإمكانية لذاتها بقدر رفضه لأهميتها، فإذا كان المتغير الرئيس الذي يؤثر على الطريقة التي نعيش بها متمثلًا في الطبقة الاقتصادية المسيطرة خاصة في قدرتها على إدارة بقية المجتمع من أجل مكاسبها، فإن الجماعات الطوعية –ومن ثم التي تبحث عن الإصلاح– لن تكون مطلقًا في وضع يخوّل لها القيام بشيء أكثر من تغييرات تجميلية. فالحيز المستقل للمجتمع المدني سيكون دائما تحت وطأة الطبقة المسيطرة.

إن المجتمع الذي وصفه ماركس يمكن أن يضر على نحو خطير بالمجتمع المدني؛ وذلك بجعل عدد كبير من الأفراد يشعرون أن المجتمع المدني لا يعاملهم بإنصاف؛ ومن ثم فهو لا يستحق تدعيمهم؛ لأنه مجتمع يستند إلى المحافظة على علاقة استغلالية بين طبقتي العمال والملاك، ويخلق شعورًا بعدم الإنصاف بين كثير من الناس، فإذا كان معظم ما أعمل من أجله يُنتزع مني ويُستخدم من قبل الآخرين من أجل منفعتهم، تاركين إياي خالي الوفاض، فما الذي يرغمني إذن أن أشعر بالارتياح تجاه "مجتمع مدني" يحمي مشروعًا من هذا النوع[7]. وعلى ذلك، فإن ماركس يرى أن "المجتمع المدني" يمثل أساسًا لاستغلال العمال وإذلالهم؛ ومن ثم ليس هناك حيز مستقل حقيقي يتيح للعمال التطوير الكامل لقدراتهم.

أما المفكر الإيطالي أنطونيو جرامشي فقد طرح موضوع "المجتمع المدني" في إطار نظرية السيطرة والهيمنة الطبقية، واستخدمه لإعادة بناء استراتيجية الثورة الشيوعية أو التحررية. وبالنسبة لجرامشي فإن هناك مجاليْن رئيسييْن يضمنان استقرار سيطرة البرجوازية ونظامها. المجال الأول هو "مجال الدولة" وما تملكه من أجهزة، وفيه تتحقق السيطرة المباشرة؛ أي السياسية. والمجال الثاني هو "مجال المجتمع المدني" وما يمثله من أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل إعلام ومدارس أو كنائس إلخ. وفيه تتحقق وظيفة ثانية لا بد منها لبقاء أي نظام هي الهيمنة الأيديولوجية والثقافية. ولذلك لا يكفي للوصول إلى السلطة –في نظر جرامشي– والاحتفاظ بها السيطرة على جهاز الدولة، ولكن لا بد من تحقيق الهيمنة

([6]) المرجع السابق، ص 383:384.

([7]) المرجع السابق، ص:541 وما بعدها.

على المجتمع، ولا يتم ذلك إلا من خلال "منظمات المجتمع المدني" وعبر "العمل الثقافي" بالدرجة الرئيسية[8].

مرّ استخدام مفهوم المجتمع المدني في الوقت الحاضر بثلاث مراحل رئيسية[9]:

- المرحلة الأولى هي مرحلة الانفتاح على المجتمع المدني من قبل الأحزاب والقوى والنظم السياسية؛ بهدف ضخ دماء جديدة في السياسة وإضفاء طابع شعبي، وقد تمثل ذلك بإدخال عناصر أو مسئولين في حركات إنسانية وتنظيمات اجتماعية خيرية في التشكيلات الوزارية، على سبيل تقريب السياسة من الفئات النشيطة في المجتمع ومن الجمهور الواسع.
- المرحلة الثانية هي مرحلة التعامل مع المجتمع المدني بوصفه منظمات مستقلة موازية للدولة ومشارِكة في تحقيق الكثير من المهام التي تسعى هذه الأخيرة إلى التراجع عنها. وهذا المفهوم يتوافق مع انتشار مفهوم "العولمة" والانتقال نحو مجتمع يحكم نفسه بنفسه، ويتحمل هو ذاته مسئولية إدارة معظم شئونه الأساسية. وقد استخدمت الدول الديمقراطية مفهوم "المجتمع المدني" في هذه الحالة للتغطية على عجزها المتزايد عن الإيفاء بالوعود التي كانت قد قطعتها عن نفسها، وتبرير الانسحاب من ميادين أنشطة بقيت لفترة طويلة مرتبطة بها لكنها أصبحت مكلِّفة، ولا يتفق الالتزام بالاستمرار في تلبيتها على حساب الدولة مع متطلبات المنافسة التجارية الكبيرة التي مبعثها الاندراج في سوق عالمية واحدة والتنافس على التخفيض الأقصى لتكاليف الإنتاج.
- أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة "طفرة المجتمع المدني" وتحوله إلى قطب قائم بذاته ومركز لقيادة وسلطة اجتماعية، على مستوى التنظيم العالمي بشكل خاص، في مواجهة القطب الذي تمثله الدولة، حيث يطمح المجتمع المدني إلى أن يكون أداة نظرية لبلورة سياسة عالمية –وبالتالي أيضًا وطنية– بديلة تستند إلى مجموعة من القيم والمعايير التي ينزع السوق الرأسمالي إلى تدميرها أو تجاوزها.

وفي هذا الإطار هناك الكثير من التعريفات التي قدمت للمفهوم، يمكن الإشارة إلى بعض منها على النحو التالي:

فهو "تلك الشبكة الواسعة من المنظمات التي طورتها المجتمعات الحديثة عبر تاريخها الطويل والتي توازي عمل الدولة، وإذا شبهنا الدولة بالعمود الفقري، فالمجتمع المدني –بهذا التحديد الأخير– هو تلك الخلايا التي تتكون منها الأعضاء، والتي ليس للجسم الاجتماعي حياة من دونها. فليس هناك أي شكل من العداء بينهما؛ ولا اختلاف في طبيعة الوظائف، وإن كان هناك اختلاف في طبيعة الأدوار"[10].

وثمة تعريف آخر يرى المجتمع المدني باعتباره يتشكل من مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزًا وسطًا بين العائلة؛ باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى. بمعنى أنه –بشكل عام– كل التنظيمات الخاصة المرتبطة بالدولة، وخارج إطار العائلة. هذه التنظيمات في تحديدها للمجتمع المدني متأثرة بالمفهوم الهيجلي للمجتمع المدني.

وقسم آخر يحصر المفهوم بالبنى الحديثة: إنها مجتمع متمدن، أي قرين الحداثة. وفي هذه الحالة يعرف بأنه "مجتمع التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها"، وبأنه ذلك الذي تنتظم

([8]) برهان غليون، "نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية"، فعاليات ندوة المجتمع المدني إشكالية التحويل الديمقراطي، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، 14 . 16 يناير.

([9]) المرجع السابق.

([10]) Bobbio, Norberto, "Gramsci and the concept of civil society", Johankeme. Ed. Civil society and the state, (London: West Minister, 1988), p 87.

فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية؛ بمعنى المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في حدها الأدنى على الأقل، أي إنه –بعبارة أخرى– المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث "للمؤسسة": البرلمان والقضاء المستقل والأحزاب والنقابات والجمعيات[11].

تعريف آخر يطرح المفهوم للدائرة العربية في "شكل مجموعة قيود تحدّ من سلطة الدولة، ومجموعة ضوابط تكبح تدخل أجهزتها الإدارية والأمنية وتقوم ضد نفوذها الممتد إلى مجالات متعددة. إنه لا يتمايز عن الدولة فحسب، بل يواجهها ويجابهها ويعارضها، وقد تصل معارضته إلى حد التناقض التناحري في ظروف معينة وفي حالات محددة. وهذا يعني أن تنامي دور المجتمع المدني لا ينطلق من كونه يعبّر عن مؤسسات تنشأ في هذا المجتمع أو ذاك، في هذا القطر أو ذاك، أو كأفكار يتم العمل على إعادة إنتاجها وتقييمها، بل كرؤية تتعلق بمشروع التحديث، مشروع يتجاوز إشكاليات الأنظمة السياسية العربية الملازمة لنشأة الدولة القطرية"[12].

ويرى آخرون أن "المجتمع المدني لا يختلف عن الدولة لمجرد أنه يطرح سياسة ديمقراطية وإنما بتجسيده لأنماط مختلفة من علاقات الأفراد ليس بحسابهم كمواطنين بل كمنتجين لهم حياتهم المادية ومعتقداتهم ومقدماتهم ورموزهم"[13].

وهناك من يعرف المجتمع المدني تعريفًا إجرائيًّا، كمن يرى أن مفهوم المجتمع المدني ينطوي على ثلاثة مقومات أو أركان أساسية تتمثل في[14]:

أ– الفعل الإرادي الحر: فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده؛ ولذلك فهو يخالف الجماعة التقليدية مثل: الأسرة والعشيرة والقبيلة. ففي هذا النوع من الجماعات لا يختار الفرد عضويتها بل تفرض عليه بحكم المولد أو الإرث. والمجتمع المدني غير الدولة التي تفرض جنسيتها أو سيادتها أو قوانينها على من يولدون على إقليمها الجغرافي دون قبول مسبق منهم، وينضم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن هذه المصلحة سواء كانت مادية أو معنوية.

ب– التنظيم الجماعي: فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات كل منها يضم أفرادًا أو أعضاء ينضمون إليها بمحض إرادتهم الحرة وفق شروط يضعها من يؤسسون التنظيم، وقد تغير شروطها وحقوقها وواجباتها فيما بعد ولكن يبقى أن هناك تنظيمًا، وهذا التنظيم الرسمي أو شبه الرسمي هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عمومًا حيث لا يعدو الأول كونه مجموع الأجزاء المنظمة من الثاني.

ج– التسامح وقبول الاختلاف: والالتزام في إدارة الخلاف مع الآخرين ومع الدولة بالوسائل السلمية؛ وبالتالي ينهض المجتمع المدني على قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

وتطبيقًا لذلك على الواقع العربي[15] يعرّف البعض المجتمع المدني بأنه "مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنظم في إطار شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصوره دينامية مستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ

([11]) حسن محمد سلامة السيد، العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004، ص 15.

([12]) أحمد شكر الصبيحي، "مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي"، سلسلة أطروحات الدكتوراه (37)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص:19.

([13]) برهان غليون، مرجع سبق ذكره، ص:3.

([14]) سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر، المجلد الثامن "المجتمع المدني"، ا القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص: 20.

([15]) حسنين توفيق إبراهيم، "بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية"، ورقة قدمت إلى: ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، 20–23 يناير 1992، ص: 695 وما بعدها.

وتعمل باستقلالية عن الدولة". وبالتالى يعبر هذا التعريف عن عدد من المؤشرات الإجرائية لتعريف مفهوم المجتمع المدني:

- نشأة مؤسساته: وحدود تدخل الدولة في هذه العملية، فالأصل ألا تتدخل الدولة في هذا المجال.
- الاستقلال المالي لمؤسساته: ويظهر ذلك من خلال تحديد مصادر تمويل هذه المؤسسات وتحديد ما إذا كانت تتلقى جزءًا من تمويلها من الدولة أو بعض الجهات الخارجية، أم تعتمد بصورة كاملة على التمويل الذاتي ومساهمات أعضائها أو من خلال عوائد بعض أنشطتها الخدمية أو الإنتاجية.
- الاستقلال الإرادي والتنظيمي: ويشير إلى مدى استقلال مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شئونها الداخلية طبقًا للوائحها وقوانينها بعيدًا عن تدخل الدولة.

وجدير بالذكر أن هذه التعريفات الإجرائية التي قدمت للمفهوم تستدعي بعض الملاحظات المنهجية في تناول المفهوم خاصة في السياق العربي والإسلامي[16]. فالتعريف الإجرائي –بهذه الصورة– يقود إلى نتيجة مفادها أن الخبرة الإسلامية لم تعرف مفهوم "المجتمع المدني"، فمرجعية المفهوم الغربية تفرض نفسها لارتباطها بعناصر التطور الحضاري وخصوصية الخبرة المرتبطة بها. والتعريف الإجرائي يهمل الخبرة التاريخية، فيقصي من المفهوم عناصر ذات أهمية في تقويمه واتخاذ موقف منهجي واعٍ منه..

والتعريف الإجرائي يحدد أشكالًا معينة مرتبطة بالسياق الحضاري الغربي الذي نشأ فيه المفهوم أصلًا، ويستبعد بدوره أشكالًا أخرى ترتبط بأنماط حضارية مختلفة، بل إنه قد يستبعد أشكالًا مرتبطة بالنمط الحضاري الغربي ولكن على فترات زمنية مختلفة. فالتعريف الإجرائي ما تزال تتحكم فيه عناصر الآنية الزمنية؛ مما يجعله لا يملك إلا حجية نسبية من حيث الوقت والمكان.

تتداخل صفة "المدني" مع العديد من المفاهيم الأخرى، فهى صفة ترِد أحيانًا في مواجهة "العسكري" عندما يتعلق الأمر بالعلاقات المدنية–العسكرية، وهو يتعلق بالمدينة ومتطلباتها، وبالمدنية التي تأتي ضمن مفهوم الحضارة، وهى ترتبط بمفهوم "السياسة" و"التغيير" و"التحديث" و"المجال أو الفضاء العام" و"التنظيم" و"المشاركة العامة" والمشاركة السياسية والشعبية. والمدني أيضا ذو ارتباط بمفهوم "المواطنة"، وحقوق الإنسان، والشرعية، والعلاقة السياسية، والدولة والديمقراطية. وهذا يفرض النظر إلى المفهوم في إطار منظومته التي يرتبط بها.

ولكن من أهم المفاهيم المرتبطة بصفة "المدني" ارتباطات متنوعة يأتي مفهوم "الدين" وصفة "الديني"، ففي كثير من الكتابات وفي واقعنا العربي يُستخدم "المدني" في مواجهة "الديني". وفي التراث الإسلامي استخدمت صفة "المدني" في عدد من كتابات علماء المسلمين أمثال الفارابي وابن خلدون، وقد استخدمت هذه الصفة بمعانٍ كثيرة من أهمها: وصف الإنسان بأنه كائن مدني وحاجته للاجتماع[17]. وليس من الكافي لإعادة تأسيس المفهوم من منظور الخصوصية الحضارية أن نستبدل أوصافًا مثل "الأهلي" أو "الإسلامي" بمفهوم المدني الملتبس والمحمل بالكثير من الفحاوى، وإن كان لمثل هذه الاستعمالات فوائد واضحة، لكن الأولى هو التحرك بجهة إعادة ملء المفهوم بالمعاني النظرية والحقائق الحياتية التي يمكن أن تجعله لائقًا بالسياق العربي والإسلامي.

يقتضي الخروج من الملتبسات والمشكلات التي تحدثها التعريفات السائدة لما هو "المجتمع المدني"، الإشارة إلى مجموعة من الظواهر وعدد من الشروط، التي تسهم بدورها في بيان جوهر المفهوم. فهذا الجوهر يتضمن أربعة

([16]) سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص: 293.

([17]) المرجع السابق، ص: 284.

عناصر[18]:

- عنصر "الطوعية" باعتبارها إحدى الأفكار التي تسهم في تشكيل التكوينات الاجتماعية المختلفة خارج نطاق الإكراهات والاضطرارات الرسمية والسياسية.
- عنصر "المؤسسية" وما تشير إليه من فكرة "المؤسسات الوسيطة"، التي تشير بدورها إلى ضرورة توظيفها في سياق العلاقة السياسية والعلاقة الاجتماعية.
- عنصر "الغاية والدور": فهذه التكوينات يجب أن تتمتع بالاستقلال عن السلطة السياسية، وأهم عناصر الاستقلال في هذا السياق هو "الاستقلال الاقتصادي"؛ إذ إنه يمثل سياجًا للحركة الاجتماعية المستقلة وعنصرًا من عناصر استمراريتها.
- وأخيرًا فإن مفهوم المجتمع مفهوم "منظومة" بالإضافة إلى كونه مفهومًا حضاريًّا، وهذا يفرض النظر إليه في إطار منظومته التي يرتبط بها على نحو ما سبقت الإشارة إليه.

ومن هذا، فإن مفهوم المجتمع المدني يشير إلى مفهوم آخر غاية في الأهمية ضمن عناصر منظومة المفاهيم الإسلامية؛ وهو مفهوم "مؤسسات الأمة" التي تتمايز عن "مؤسسات السلطة"، ويدخل فيها الوقف وما يتبعه من مؤسسات ووظائف والحسبة والمسجد وعلماؤه والمدرسة والمكتبات العامة أو الأهلية ونقابات الأعمال وطوائف الصناعات والتجارات والمشيخات والطرق الصوفية بوصفها مدارس تربوية، والعائلات ونقباؤها، وغير ذلك.

وفي المقابل نجد اتجاهات تقاوم محاولات إعادة بناء المفهوم من رؤية إسلامية وسطية؛ بحجة أنه ولد غربيًّا ولا يصح تغيير جنسيته أو هويته؛ في إغفال تام لقاعدة "وجوب التناسب" بين الأفكار الإصلاحية والبيئة التي تتجه إليها، وفي إصرار واضح على تكريس حال التبعية والتقليد الأعمى والعمل في عالم الأفكار بصيغة التوكيلات التجارية السائدة في السوق الرأسمالي الراهن. ويتواءم مع هذا التوجه اتجاه آخر يتخذ موقفًا حادًّا رافضًا لوضع "الحركات الإسلامية" –على الرغم من تنوعها وتأثيراتها الجلية– ضمن هيئات المجتمع المدني، ويستبعد هذا التيار تلك الحركات نظريًّا بدعوى رفضه "الحزب الديني". وهذا الاتجاه يعبر ضمنًا عن وطأة الطبيعة العلمانية في تناوله لمفهوم "المجتمع المدني" ومنظومة المفاهيم المرتبطة به. ولكن منطق الاستبعاد هذا لا يعبر عن حركة يمكن أن تؤسس قوى فعالة في مواجهة تضخم السلطة وعملقة الدولة[19].

وفي الواقع فإن جهدًا كبيرًا ينتظر الساحة الفكرية والحركية من أجل بناء رؤية متماسكة ومتكاملة بخصوص دور "المجتمع" العربي والمسلم في منظومة النهوض والتجديد، بل دور الفرد العام: إنسان هذه الحضارة، في استعادة فاعليتها وحضورها وقدرتها على العطاء والمنافسة. فالكثير من الجهود لا تزال تعول على الدولة والسلطات دون أن توجه عناية كافية لسائر مؤسسات الأمة –غير السلطوية– ولما يمكن أن تنهض به من أدوار وتقوم به من وظائف ومسئوليات، من ذلك الباب الواسع الذي فتحه أمامنا رسول الله ρ بقوله: "كلكلم راع وكلكم مسئول عن رعيته"–رواه البخاري.

([18]) المرجع السابق، ص ص 294:295.

([19]) المرجع السابق، ص ص 303:302.